

الشيوعيون الروس والسلطة في روسيا

(قراءة في برنامج غينادي زوغانوف المرشح لرئاسة روسيا الاتحادية)

د. نجم الدليمي

مقدمة

نشرت جريدة روسيا السوفيتية بتاريخ 17/1/2012، وجريدة البرافدا في 18/1/2012 البرنامج الانتخابي لغينادي زوغانوف السكرتير العام للحزب الشيوعي الروسي. بعد غياب الاتحاد السوفيتي عام 1991 وأسلام السلطة من قبل ((الاصلاحين- الديمقرatis)) الروس وتبنيهم بشكل كبير لوصف صندوق النقد الدولي بهدف بناء الرأسمالية في بلدتهم، وبسبب تطبيق هذه الوصفة((السحرية)) خلال 20 سنة الماضية فإن هذه الوصفة قد أفرزت نتائج اقتصادية واجتماعية كارثية والتي تمثلت بالاتي: الزراعة والصناعة قد خربت ودمرت المصانع والمعامل من جراء تطبيق ما يسمى ببرنامج الخصصة وتدنى وانحطاط المستوى المعاشي للغالبية العظمى من المواطنين، وتدور قطاع الصحة والتعليم، وتنامي معدلات البطالة والفقر، وتفاقم مشكلة السكن، وزيادة معدل الوفيات على معدل الولادات، وتقسي الجريمة والممارسات والانتهاك في المجتمع وخاصة وسط الشباب، وكما نعتقد أن هذه المشاكل وغيرها تحمل طابعاً سياسياً وأقتصادياً. اجتماعياً خطيراً على الشعب الروسي وعلى وحدة وكيان الدولة الروسية.

لقد تضمن برنامج غينادي زوغانوف الانتخابي أربع محاور رئيسية تمثلت بـ:
المotor الأول: أهم المخاطر التي تواجه روسيا ووضع الحلول لها.
المotor الثاني: السياسة الخارجية.
المotor الثالث: السياسة الاقتصادية.
المotor الرابع: السياسة في الميدان الاجتماعي.

المotor الأول: أهم المخاطر التي تواجه روسيا ووضع الحلول لها:

أن النظام الامبرالي العالمي الذي ينتج ويفرز الامراض الخبيثة في المجتمع وفي مقدمتها تنامي معدلات البطالة والجريمة والفقر وانحطاط المستوى المعاشي للغالبية العظمى من المواطنين وخاصة أصحاب الدخول المحدودة، وتعمق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية لصالح الحيتان والديناصورات المالية المرعبة والمفرطة في عدوانيتها ووحشيتها، وتقسي الممارسات وتنامي معدلات المديونية، والعمل على أثراء الصراعات القومية والطائفية وال الحرب غير العادلة ووقف منظور مالتوسي وهو (الفوضى الهدمية) بالضد من الشعوب والأنظمة الرافضة للنظام الامبرالي العالمي، ومشاكل تلوث البيئة، وأنحطاط مستوى الثقافة، واحتمالية تكرار أزماته المالية والاقتصادية الخطيرة وخیر دليل على ذلك ازمه المالية الاخيرة التي أدت الى أفلاس المئات من البنوك والشركات الرأسمالية.

أن هذه الامراض ناتجة من طبيعة النظام الرأسمالي وأساسه الاقتصادي، وان استمرارها وتكرارها تؤكد حقيقة موضوعية وهي أفلاس وفشل النظام الامبرالي العالمي ومؤسساته الدولية المتمثلة بـ(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية....) في إيجاد الحلول الجذرية للمشاكل والأمراض (السرطانية) التي أوقعت العالم اليوم بأزمة حادة وتتذرّب بعواقب خطيرة وتهديداً حقيقياً للسلم العالمي، وأن روسيا الاتحادية احدى ضحايا النظام الامبرالي العالمي.

يؤكد زوغانوف في حالة انتخابي كرئيس لروسيا سوف أعمل على تشكيل حكومة شعبية من الوطنيين ومن أصحاب الكفاءات والاختصاصات ومن ذوي الخبرة، وان رئيس الحكومة الجديدة سوف لن يعمل للداعية السياسية بل ينشط ويعلم من أجل تطوير الاقتصاد الوطني وان يجد الحلول الجذرية للمخاطر الكبيرة التي تواجه شعبنا اليوم والتي تتمثل بـ:-

1 تعمق وشتداد الفجوة الاقتصادية – الاجتماعية داخل المجتمع لصالح الاوليغارشية الحاكمة وحلفائها.

2 تعمق وشتداد المشكلة السكانية، فمعدل الوفيات يزيد على معدل الولادات.

3 انهيار شبه كامل للاقتصاد الوطني، أذ تحول الاقتصاد الروسي خلال فترة مايسミ بالاصلاح الاقتصادي من اقتصاداً انتاجياً الى اقتصاد ريعياً.

4 فقدان كبير للقدرة العسكرية الحقيقية لروسيا بالمقارنة مع القدرة العسكرية السوفيتية سابقاً أي فقدان القدرة الفاعلة.

5 انحطاط الروح المعنوية.

أن معالجة هذه المخاطر الكبيرة لايمكن أن يتم إلا من خلال وجود حكومة شعبية ووطنية كفؤة ومخلصة وتعتمد على الكفاءات العلمية المتخصصة التي تستطيع ان تعالج هذه المخاطر الجدية، فهي تستطيع ضمان امن البلاد والمواطن من خلال تعزيز القدرة العسكرية ذات الطابع الدفاعي، والانتقال من الاقتصاد المتدحر ووحيد الجانب الى اقتصاد انتاجي قوي وسرع التطور، ومعالجة المشكلة السكانية من خلال وضع برنامج وطني يعمل على زيادة الولادات وتقليل الوفيات ويتم تحقيق ذلك من خلال معالجة البطالة وحل مشكلة السكن من قبل الدولة وبالتالي يتم القضاء على الفقر... الذي سببته سياسة مايسمي بالاصلاح الاقتصادي، وكما تسعى الحكومة الشعبية الى تعزيز الصداقة والسلم بين الشعوب الروسية على أساس الاخوة والصداقة والعمل.... ويتم تطبيق الدستور والقانون والنظام واحترام حقوق الانسان.

أن تحقيق هذه المهام وغيرها يعتمد على وحدة الشعب ووعيه السياسي والوطني وينبغي ان ينتخب ممثله الشرعي وال حقيقي من أجل بناء سلطة الشعب، مجتمع العدالة والتقدم الاجتماعي.

المotor الثاني: السياسة الخارجية:

بعد غياب الاتحاد السوفيتي، ظهرت ردود فعل دولية أتصفت بالوقاحة، اذ يجري العمل اليوم على اعادة تقسيم العالم من جديد من أجل الاستحواذ على ثرواته واسواقه، وأقامة أنظمة سياسية موالية وتابعة للغرب الامبرالي. ان الولايات المتحدة الامريكية اليوم تقود أكثر من حرب عدوانية وغير عادلة وحسب مشروع واثنطن الذي يهدف الى اقامة مايسمي بالشرق الأوسط الكبير، ويشكل هذا المشروع جزءاً رئيسياً من الخطة التي تهدف فرض الهيمنة العالمية على العالم لصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها، ويجب على بلادنا ان تدافع عن نفسها من اي عدو ان محتمل في المستقبل، الا ان موسكو لم تتخذ أي اجراء ملموس بالضد من توسيع حلف الناتو والشئء المعيب على روسيا من أنها قد سمحت للناتو- اميركا بالعدوان على ليبيا، وبنفس الوقت أقدمت موسكو على التوقيع لمعاهدة (سالت-3)

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم إلى تصعيد سباق التسلح، مقابل ذلك فإن قدرتنا العسكرية الدفاعية لم تكون بالمستوى المطلوب، وكما نعتقد من الضروري الحفاظ على الأمان الوطني لبلدنا وضمان السيادة الوطنية لروسيا، وهذا يأتي من خلال الآتي:

أ - ينبغي إقامة علاقات سياسية واقتصادية متكافئة وعادلة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، والعمل على توسيع علاقتنا مع حلفاؤنا، وتعزيز دور ومكانة منظمة الأمم المتحدة، وان تقوم بالمهام الرئيسة الموكلة لها، وان لا تخضع لتأثير بعض الدول الكبرى، وكما نسعى لتحقيق عالم متعدد الأقطاب، والعمل على تحديد دور ومكانة وتأثير حلف الناتو) (ينبغي الضال الجاد من أجل حل حلف الناتو، كما تم حل حلف وارشو)، ويجب أن يحضى مواطنينا في الخارج بالامل في الدفاع عنهم.

ب-من الضروري العمل الجاد على إقامة اتحاد طوعي جديد لشعوب الاتحاد السوفياتي، والعمل على إنشاء اتحاد اقتصادي قوي كمرحلة أولى بين روسيا وأوكرانيا وبيلاورسيا وكازاخستان، ونحن نحقق اليوم اتحاد قوي بين روسيا وبيلاورسيا.

ج- ينبغي تعزيز القدرة العسكرية الروسية (البرية، والبرية، والجوية) من خلال العمل على إعادة دور ومكانة المجتمع الصناعي- الحربي من خلال زيادة التخصيصات المالية له، وبنفس الوقت من الضروري العمل على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجيش الروسي من جنود وضباط من أجل تأمين السكن ودور الحضانة وبيوت الثقافة وغير ذلك.

المotor الثالث: السياسة الاقتصادية:

خلال فترة مايسى بالاصلاح الاقتصادي للفترة من عام 1992 وحتى العام 2011 تم تصفية وأزالة أكثر من ثلثي المؤسسات الصناعية الانتاجية فعلى سبيل المثال فمن أصل 9850 مؤسسة صناعية استخراجية لم يبقى لدى الحكومة الروسية إلا (416) مؤسسة، وبالتالي فأن أرباح الأوليغارشية الروسية زادت بـ(400) مرة خلال الفترة المذكورة، أكثر مما حصلت عليه بلادنا والمصدر الرئيس لهذه الارباح غير الشرعية تأتي من النفط، الغاز، الالمنيوم، الماس، والغابات... وان البنى التحتية اليوم شبة منها.

أن معالجة الوضع الاقتصادي الروسي في حالته الكارثية يتطلب القيام بالآتي:

أولاً: من الضروري القيام بعملية التأمين والذي يجب ان يشمل النفط، والغاز، قطاع الطاقة (الكهرباء)، قطاع صناعة الطائرات، السكك الحديدية، البنوك، الغابات، المياه، الأرض.... ان هذا الاجراء سوف يعزز دور ومكانة القطاع العام وسوف يضمن دخلاً نقدياً مضموناً للدولة بهدف تطوير الاقتصاد الوطني وخاصة قطاعاته الرئيسية الصناعة والزراعة، اما فيما يتعلق بخاصة الشقق والداجات (بيوت صيفية) وغيرها من الملكيات الشخصية فلم يتم التعرض لها، فهي حقوق خاصة للمواطن.

أن اجراء التأمين لمؤسسات الدولة التي تعود ملكيتها لقلة جداً من المواطنين الذين أثروا على حساب الشعب والشغيلة وبشكل غير قانوني خلال فترة ((الاصلاح الاقتصادي)) فنحن سنقوم بتعويض لمن يستحق ووفق القانون وبنفس الوقت سوف نضمن العمل لهؤلاء، ولن نسمح للأوليغارشية الروسية من العبث في الاقتصاد الوطني.

ويؤكد زوغافوف قائلاً، أن اضمن لكم ان الرابح من التأمين هو 99% من الشعب الروسي وبضمهم أصحاب الbizنس المتوسط والصغير.

ثانياً: سياسة تصنيع جديدة:

يؤكد زوغانوف في برنامجه الانتخابي أننا سنعمل وفق مبدأ (التحديث والتحديد وبدون توقف) خلال الفترة 2013-2016، فإن الاستثمارات الحكومية فيما يخص تطوير القطاع الصناعي سوف تزيد إلى 20 تريليون روبل وإن سياسة التصنيع الجديدة تقوم وتعتمد على منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، وسوف نعمل على إقامة وحدة متكاملة لنظام الطاقة (نظام موحد للطاقة) كما كان في ظل السلطة السوفيتية.

ثالثاً: أبعاد الريف الروسي:

يشير غينادي زوغانوف أننا سنعمل على ضمان وتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الروسي، وسوف نزيد التخصصيات المالية للقطاع الزراعي مابين 10-15% من الميزانية المركزية (حالياً تبلغ التخصصيات المالية لهذا القطاع المهم 1% أو أقل من ذلك من الميزانية المركزية وبلغت فاتورة استيراد السلع الغذائية مابين 35-38 مليار دولار). وسوف تسعى الحكومة الشعبية إلى تأسيس التعاونيات الزراعية الكبيرة والمتخصصة وسوف تقدم كل أشكال الدعم للفلاح الروسي من الآلات والمعدات الحديثة وبذور وأسمدة.... ووضع سياسة سعرية تخدم المنتج والمستهلك، وكما تسعى الحكومة الشعبية إلى أبعاد الروح الثقافية في الريف من خلال فتح دور الثقافة والسينما الجادة والهادفة و إعادة فتح المدارس بكل مراحلها وتامين وصول الغاز لكل العوائل الفلاحية، وفتح دور الحضانة والمستوصفات والمستشفيات.

رابعاً: تغيير السياسة المالية:

تقوم سلطة الأوليغارشية اليوم بالاستحواذ على أهم فروع وانشطة الاقتصاد الوطني ومن خلال ذلك تقوم بتهريب معظم عوائد النفط والغاز.... وبأساليب متعددة للخارج مما يعني هذا السلوك هو أضعف ثم استنزاف ثروة الشعب. أن سياستنا المالية والسعوية وتقديم القروض ستكون لصالح الاقتصاد الوطني والمنتج المحلي، وإن أساس النظام البنكي في روسيا يتتألف من البنوك الحكومية والمتمثلة بنك التجارة الخارجية، سبيربنك، ستريوي بنك، البنك الزراعي، وتقوم هذه البنوك بوظائفها الخاصة التي تدعم الحكومة و تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني، وسوف يتم القضاء على المضاربات المالية التي الحقت ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني والمواطن والتي تميزت بارتفاع جنوني للفوائد على القروض.

خامساً: إعادة النظر بنظام الضرائب:

ينبغي العمل على تقليص الضرائب على القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وسوف نعطي أفضليات وامتيازات مادية لكل المنتجين وخاصة من ذوي الانتاج ذو النوعية الجيدة والذي يستخدم التكنولوجيا ويطورها ويشجع البحث العلمية، سوف ندخل سلم جديد للضرائب وهذا النظام الجديد سيعطي سنوياً للميزانية 2 تريليون روبل، وكل فرد من أفراد الأسرة الروسية يحصل على دخل شهري مقداره 12000 روبل (400 دولار) وسيكون معفى من ضريبة الدخل.

سادساً: تطوير العلوم:

يلاحظ ان حصة روسيا اليوم في تصنيع وتطوير وتصدير التكنولوجيا المتغيرة جداً قد تقلص إلى 0,5 % ، اما في المانيا واليابان فتبلغ هذه النسبة 30%， وفي أمريكا 40%， ومن اجل معالجة هذه الحالة الخطيرة، وحتى عام 2014 ينبغي مضاعفة الاستثمار في هذا الميدان المهم والحيوي، وإن قاعدة أبعاد وتطور هذا الميدان يمكن الاعتماد على التجربة السوفيتية من خلال إعادة أبعاد مراكز البحث العلمية وضمان مرتبات عالية للعلماء

والباحثين وتأمين السكن والعلاج والراحة لهم وكذلك العمل على زيادة منح الطلبة وطلبة الدراسات العليا وأساتذة الجامعات بما لا يقل عن 4 مرات، ومن خلال ذلك وغيره سيتطور العلم الروسي وسيكون في خدمة الشعب والاقتصاد الوطني.

سابعاً: تطوير قطاع النقل:

من الضروري العمل على مضاعفة الاستثمارات في ميدان صناعة الطائرات بـ 2 مرة حتى عام 2013 والعمل على توفير الملاكات لهذا القطاع وينبغي بناء الطرق والجسور الحديثة وتطوير الموانئ والسفن الحديثة، وسوف تولي الحكومة الشعبية أهمية قصوى لتنظيم وتحديد تسعيرة النقل وحرية التنقل، وخلال 3 سنوات الأولى من عمل ونشاط الحكومة الشعبية سوف نولي أهمية قصوى لقطاعي الصناعة والزراعة وضمان الاستثمارات المالية للنهوض بهذه القطاعات ، وعندما تبدأ هذه القطاعات فاعليتها بالتكامل مع بقية القطاعات الأخرى سوف نحقق النمو الاقتصادي وبالتالي يتم تحقيق الرخاء والرفاهية للشعب الروسي ، وبنفس الوقت سوف نحصل على موازنة قوية وكبيرة تساعدنا على تحقيق اهدافنا في الميدان الاجتماعي.

المotor الرابع: السياسة في الميدان الاجتماعي:

من الضروري العمل على تحقيق نهج موحد في الميدان الاجتماعي والثقافي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والثقافة الوطنية لعلوم البلاد، وان المهمة الرئيسة للحكومة الشعبية هي تحقيق الرخاء والرفاهية والتطور للمواطن وتعزيز الصداقة بين الشعوب ، وان اي قوى تعمل على اضعاف وتمزيق وحدة الشعب الروسي من خلال تأثيرها للنزاعات القومية او اي مبرر آخر سوف تتخذ الاجراءات الحاسمة وفي الوقت المناسب.

أن اهم الاجراءات التي ستتخذها في هذا الميدان هي الآتي:

1 - ينبعى بناء مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية وهذا يتحقق من خلال التغيير في طبيعة النظام القائم، وضرورة تشريع قانون جديد للعمل يضمن حق العمل وتحسين الاجور العادلة وضمان حق التمتع بالراحة والعلاج والعمل على رفع المستوى التعليمي والمهني والثقافي للشغيلة، ومن الضروري العمل على إعادة النظر بجميع القوانين التي أصدرها الحزب الحاكم ((وحدة روسيا))، وينبغي ضمان حقوق الأطفال بشكل عام والإيتام بشكل خاص واعتبار هولاء الأطفال بمثابة(أطفال الحرب) ، والاهتمام بالنساء المطلقات وضمان حقوقهن وفق القانون.

وفي عام 2013 سوف يتم مضاعفة متوسط مرتبات المتقاعدين الى 2 مرة ، وزيادة الحد الأدنى للأجر بـ 3 مرة ، والعمل على ضمان السكن للعوائل الفقيرة مجاناً، أما بقية العوائل الميسورة فيمكنها الحصول على القروض وبفائدة سنوية 5% ، وسوف تقوم الدولة بأعطاء الاراضي للمواطنين بهدف البناء ، وان المواطن سوف يدفع أجور خدمات الشقة بنسبة لا تتعدي عن 10% من الدخل النقدي للعائلة ، في حين اليوم تبلغ هذه النسبة للخدمات المذكورة أعلاه أكثر من 50% من الدخل النقدي للعائلة.

2 - الاطفال والشباب:

سوف تولي الحكومة الشعبية اهتماماً بالاطفال والشباب من خلال توفير الضمان والدعم والاسناد المادي لهذه الشريحة المهمة، فالتعليم سيكون مجاني وللجميع ولجميع المراحل الدراسية، والعمل على ضمان حق العمل ووقف الاختصاص وضمان حق السكن المجاني والعمل على توفير دور الحضانة ورياض الاطفال ، وان العائلة التي لديها أكثر من طفل سوف تحضى بالدعم والرعاية والاهتمام من قبل الحكومة الشعبية، وان الحكومة سوف

ترعى الاطفال والشباب الموهبين والمختار عين والعلماء والباحثين من الشباب، وسوف تعمل الحكومة على فتح الملاعب الرياضية وبكل انواعها وبالمجان أمام الشباب وكذلك العمل على فتح النوادي الثقافية والسينما والمسرح الهدافة.

3 - العمل على تحسين نوعية التعليم ومجانيته:

من الضروري ان يكون التعليم مجاني وللجميع وبدون تميز، كما كان في ظل السلطة السوفيتية، وسوف نعمل على زيادة التخصيصات المالية لقطاع التعليم بنسبة تتراوح ما بين 8-10% من الناتج المحلي الاجمالي، والعمل على تحسين مرتبات المعلمين والمدرسين واساتذة الجامعات وكما يليق بهم وبدورهم النبيل في المجتمع ، وكما سنسعى الى توفير الغذاء لطلبة المدارس وزيادة المنح المالية للطلبة.

4 - تحسين صحة المجتمع:

ينبغي العمل على تحسين نوعية الخدمات الطبية المقدمة للمواطن وبالمجان، والعمل على زيادة متوسط (الاجر / المرتبات) الى مستوى المتوسط على مستوى عموم البلاد، وأعتبراً من كانون الثاني عام 2013 سوف يتم منح 50 ألف روبل (أي ما يعادل 1700 دولار) لكل مولود جديد، وت تقديم مساعدة شهرية لكل طفل مساوية للحد الادنى الضروري للمعيشة.

5 - في ميدان الثقافة:

يجب على الحكومة الشعبية أن تضمن وتدافع عن الثقافة الوطنية وأحترام العادات والتقاليد الشعبية للشعب الروسي، وتشريع قانون خاص بالثقافة الروسية، والعمل على زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع ب 2 مرة ، ومن الضروري على الحكومة ان تسعى لحفظ على تأريخنا وثقافتنا الوطنية والدفاع عنها من الاعتداءات والتطاولات من قبل أعداء هذه الثقافة، وكما يجب ان تكون وسائل الاعلام (صحافة، تلفزيون، وانترنت، راديو، سينما....) هادفة وواعية تخدم الشعب وليس تعمل على تسييخه وأنحطاته، وان يتم الدفاع عن الهوية الروسية، اللغة الروسية، الثقافة الروسية التي تمثل المشترك العام للشعب الروسي.

ويخلص غينادي زوغانوف القول: أنا على يقين وخلال ست سنوات، وهي فترة ليست بالقليلة، وخلال فترة رئاستي هناك امكانية لتغير الاوضاع نحو الاحسن ونضع الاسس والضوابط السليمة للتطور الاقتصادي- الاجتماعي اللاحق لروسيا ، ولدينا فريق كفؤ ومتخصص ولديه الامكانية في تنفيذ المهام الموكله اليه، وسوف نعمل على تحسين وتطوير نظام الانتخابات المعمول به حالياً والذي يتصرف بالواسطة والمال الكبير وغير الشرعي، وسوف نخلص المواطن الروسي من الضغوطات والمارسات الخاطئة التي تقوم بها البيروقراطية الادارية، وسوف نعمل على أن تكون الانتخابات نظيفة وعادلة وصراع سياسي سليم ونعمل على تحقيق المنازرات السياسية المفتوحة والديمقراطية بين مرشحي الرئاسة.

ويؤكد غينادي زوغانوف أنه بعد انتخابي كرئيس لروسيا سوف أقلص عدد العاملين في السلطة التنفيذية بهدف ان يكون جهازاً فاعلاً وكفوءاً، وسوف نعمل وبشكل جدي لمكافحة الفساد المالي والاداري المفرط.

ان التطور السلمي سيقودنا الى تطبيق هيئات الحكم الذاتي (الادارة الذاتية) ورقابة صارمة على الجهاز الاداري وخاصة قياداته، أن تحقيق ذلك وغيره يعتمد بالدرجة الاولى على قوة الجماهير والمنظمات الجماهيرية، ونحن نملك كل الحق في استدعاء أي عضواً في السلطة التشريعية أو التنفيذية في حالة ارتكابه للخطأ من اجل المحاسبة ووفق القانون وان السلطة سوف تضمن حقوق الانسان وتدافع عنها.

نعتقد أن برنامج غينادي زو غانوف المرشح لرئاسة روسيا الاتحادية يعكس طبيعة المرحلة السياسية المعقدة التي يعيشها الشعب والاقتصاد الروسي، وكما يعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب بسب دور ومقاربات التفاعل والتشابك وانعكاسات العاملين الداخلي والخارجي.

أن التأييد والمساندة من قبل الشعب الروسي لبرنامج زو غانوف يعتمد بالدرجة الاولى على عدالة ونزاهة ونظافة الانتخابات والتكافؤ بين المرشحين فيما يتعلق بالاعلام والمال والسلطة، وكما يعتمد ايضاً على الوعي السياسي والادراك وحسن الاختيار السليم للشعب الروسي بشكل عام والشغيلة بشكل خاص لممثتهم الحقيقي.

ونعتقد ان المخرج والمنفذ الرئيس للأزمة العامة التي يعاني منها المجتمع والاقتصاد الروسي يكمن في تبني الاشتراكية كنظام سياسي وأقتصادي- اجتماعي تسهم في ارساء مرتکزات معادلة مفادها تحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمع الروسي مستقبلاً ، لاسيما اذا علمنا ان المستقبل القريب سيكشف لنا كثيراً من المفاجآت.

بغداد

2012/2/ 7